Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

18 Janvier 2011
18 يناير 2012

المساء
ALMASSAE

غضب على محاولة احتكار «حصة الإعلام» في اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

طنجة
المساء

يسود ترقب حذر في دواليب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد توصله بشكايات حول محاولات تجري في فرعه لجهة طنجة -تطوان، حيث تم تعيين مسبق لصحافيين داخل الفرع دون أي استشارة للمحيط الصحافي في الجهة.

وحسب مصادر مطلعة، فإن رئيسة فرع المجلس الجهوي في طنجة -تطوان، سلمى الطود، قررت التريث في ما يخص اختيار ثلاثة صحافيين، عينهم رئيس فرع النقابة الوطنية للصحافة شخصيا، في انتظار ما سيقرره المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وقد تسبب هذا التعيين الأولي في موجة سخط داخل المحيط الإعلامي، خصوصا أنه تم دون أي اجتماع مسبق أو تشاور بين الإعلاميين أو بين الجهات الممثلة للصحافيين في الجهة.

وكانت نقابة الصحفيين المغاربة، من خلال فرعها في جهة طنجة -تطوان، قد أبدت اعتراضا شديدا على الطريقة التي تم بها اختيار الأسماء الممثلة للصحافيين في اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، معتبرة أنه تم تجاهلها بشكل متعمد.

وحسب بيان أوردته نقابة الصحافيين المغاربة في طنجة -تطوان مؤخرا، فإنها تعتبر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد «تجاهل» منظمة نقابية لها وزنها على الساحة الوطنية، حيث إن لها 13 فرعا على الصعيد الوطني، حسب قول البيان، كما أن فرع جهة طنجة -تطوان، التي تعتبر النقابة أنه «أقصي» من عملية اختيار الصحافيين الممثلين للجهة، يضم في عضويته 60 منخرطا، يمثلون الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية.

ووصفت النقابة هذا الأمر بـ«المنافي لمبدأ تكافؤ الفرص وبالتجاهل غير المبرر للتمثيلية الواسعة التي يحظى بها الفرع في الجهة الشمالية»، مطالبة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، بـ«تصحيح» هذا الوضع، الذي اعتبرته «منافيا لمبدأ الشفافية».

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

تعيين الزميل مصطفى قشنني عضوا في اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة- فكيك

عين الزميل مصطفى قشنني مدير أسبوعية "الحياة المغربية" الصادرة من وجدة،عن هيأة الصحافة، عضوا في اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك .

وكان محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد اشرف مساء يوم الثلاثاء 10 يناير الجاري، على تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمنطقة وجدة-فكيك، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك خلال حفل أقيم بقاعة الندوات الخاصة بفضاء تكوين و تنشيط النسيج الجمعوي بمدينة وجدة .

ويأتي تنصيب اللجنة المذكورة، في إطار استكمال المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال شهر يناير الجاري تنصيب آلياته الجهوية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها على مستوى الجهات، التي تضطلع، حسب مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهات وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها .

ويندرج إحداث اللجان الجهوية لحقوق الإنسان يندرج في إطار ترصيد تجربة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتدعيمها من خلال الارتقاء بالعمل الميداني على المستوى الجهوي .

وتضم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان علاوة على رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحاميين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات .

كما تضم أعضاء يمثلون المراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك .

وتتكون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك من 27 عضوا من بينهم 11 إمرأة، ويشمل مجال اختصاصه أقاليم وجدة، بركان، تاوريرت، جرسيف، جرادة وفكيك

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

التجديد

ندوة دولية حول إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الأسرة والطفل

يرتقب أن ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يومي 28-27 يناير الجاري، ندوة دولية حول المجلس الاستشاري للأسرة والطفل، الذي نص على إحداثه الفصل 32 من دستور 2011.

ويشارك في هذه الندوة المخصصة للتفكير وتقاسم الآراء والتجارب حول اختصاصات ومهام المؤسسات الاستشارية العاملة في مجال الأسرة والطفل، خبراء وممارسون من المغرب، وغيره من البلدان التي تتوفر على آليات لها اختصاصات وصلاحيات مماثلة. وذلك بغية تسليط الضوء على الدروس المستفادة من التجارب الدولية المماثلة والسياسات المتبناة في هذا المجال، والتي يمكن أن تكون مصدر إلهام للمغرب، في اقتراح سيناريوهات حول مهام المجلس الاستشاري لحقوق الأسرة والطفل وصلاحياته وطريقة عمله.

البقية ص، 3

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

التجديد

ندوة دولية حول إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الأسرة والطفل

تتمة صفحة 1

هذا، وتسعى الجهة المنظمة للندوة الدولية، التي يحتمل أن يشارك بها، ممثلو المجالس الاستشارية للأسرة والطفولة بالدول المعنية بالتجربة، باحثون أكاديميون في مجال الأسرة والطفولة، اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، المندوبية السامية للتخطيط، الخبراء والمستشارون الذين اشرفوا على الدراسة المقارنة، ممثلو القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وبرلمانيون، وممثلو وكالات الأمم المتحدة، (تسعى) إلى تحقيق أهداف المساهمة في النقاش والتفكير حول كيفية إحداث المجلس من حيث الاختصاصات والمهام والتشكيلة والوظيفة، وكذا الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسة في مجال السياسات العمومية المرتبطة بالأسرة والطفولة.

للإشارة، فقد أشار الفصل 169 من دستور 2011، إلى أن المجلس الاستشاري للأسرة والطفل الذي يرتقب إحداثه، سيتولى مهمة تأمين تتبع وضعية الأسرة والطفولة، وإبداء آراء حول المخططات الوطنية المتعلقة بهذه الميادين، وتنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية في مجال الأسرة، وضمان تتبع وإنجاز البرامج الوطنية، المقدمة من قبل مختلف القطاعات، والهياكل والأجهزة المختصة.

عزيزة الزعلي

Revue de Presse du C... droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

جمعيتان تطالبان اليازمي بالتحقيق في وفيات في صفوف المهاجرين

■ طارق العاطفي ■

راسلت كل من جمعية الريف لحقوق الإنسان، المستقرة بالنّاظور، وكذا جمعية «بني زناسن» للثقافة والتنمية، الناشطة في وجدة، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل فتح تحقيق في واقعة غرق 4 مهاجرين منحدرين من دول جنوب الصحراء على مرأى من عناصر من القوات المساعدة.

وورد ضمن المراسلة الموجّهة بشكل مشترك إلى إدريس اليازمي بأنّ هذا المعطى قد رُصد ضمن واقعتين مستقلتين.. إحداهما بمنطقة «أطالّيون» من بحيرة «مارتشيكا» المشكّلة للحدّ الشرقي لمدينة النّاظور، فيما تمّ الوقوف على الثانية بجوار المحطة البحريّة من ميناء بني أنصار.. وكلا الحدثين وقعا بحر الأسبوع الماضي.

وتورد الوثيقة ذاتها، التي تتوفر «أخبار اليوم» على نسخة منها، نسبة إلى شهود عيان بالأساس، أنّ عناصر من القوات المساعدة قد حاصرت مهاجرين منحدرين من دول جنوب الصحراء الكبرى بالنفوذ الترابي لبلدية بني أنصار بشكل دفع أحد المُطوّقين إلى الفرار صوب البحر.. قبل أن تضيف الوثيقة أن « عناصر القوات المساعدة اكتفت بتتبع لحظات غرقه على بعد أمتار من الشاطئ، دون تقديم أي مساعدة، ليفارق ذات المهاجر الحياة وينقل صوب مستودع الجثامين من المركز الاستشفائي الإقليمي بالنّاظور».

وأخطر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان من لدن ذات الجمعيتين بتسجيلهما لاستعمال القوات العموميّة إفراطا في القوّة أثناء مداهمتها للأماكن التي يرابط بها المهاجرون جنوب الصحراويّين، مؤكدة تسبب ذات العناصر في كسور عدّة طالت المداهمين.

المناطق المتاخمة لضواحي النّاظور، ومنها بني شيكر وأفرا وإعزانن وغابة كورُوكو، تعرف من حين لآخر تعاطي الأمنيّين المغاربة مع ظاهرة الهجرة السرّيّة للمنحدرين من عمق القارّة الإفريقيّة بمنطق «الحملات».. وهو ما يجعل أعدادا غفيرة من هذه الفئة تتعرّض للاعتقال، ومن ثم العمد، في غالب الأحيان، إلى ترحيلهم صوب الحدود المغربية الجزائرية، ضواحي وجدة، لتحريرهم هناك.

Revue de Presse de l'Homme

Hespress هسبريس
أول جريدة الكترونية مغربية.. تجدد على مدار الساعة

مطالبة لليزمي بالتحقيق في تدخلات أمنيّين ضدّ مهاجري جنوب الصحراء

هسبريس ـ طارق العاطفي:
الثلاثاء 17 يناير 2012 - 21:24

راسلت كل من جمعية الريف لحقوق الإنسان، المستقرة بالنّاظور، وكذا جمعية بني زناسن للثقافة والتنمية، الناشطة انطلاقا من وجدة، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل فتح تحقيق في واقعة غرق 4 مهاجرين منحدرين من دول جنوب الصحراء على مرأى عناصر للقوات المساعدة.

وورد ضمن المراسلة الموجّهة بشكل مشترك إلى إدريس اليزمي بأنّ المعطى قد رُصد ضمن واقعتين مستقلّتين.. إحداهما بمنطقة "أطَاليّون" من بحيرة "مَارتشِيكا" المشكّلة للحدّ الشرقي لمدينة النّاظور، فيما تمّ الوقوف على الثّانية بجوار المحطّة البحريّة من ميناء بني انصار.. وكلاهما بحر الأسبوع الماضي.

وتورد الوثيقة ذاتها، نسبة إلى شهود عيان بالأساس، أنّ عناصر من القوات المساعدة قد حاصرت مهاجرين منحدرين من دول جنوب الصحراء الكبرى بالنفوذ الترابي لبلديّة بني انصار وبشكل دفع أحد المُطوّقين إلى الفرار صوب البحر.. قبل أن تضيف الجمعيّتان: "اكتفت عناصر القوات المساعدة بتتبع لحظات الغرق على بعد أمتار من الشاطئ، دون تقديم أي مساعدة، ليفارق ذات المهاجر الحياة وينقل صوب مستودع الجثامين من المركز الاستشفائي الإقليمي بالنّاظور".

وأخطِر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان من لدن جمعيتي الريف لحقوق الإنسان وبني زناسن للثقافة والتنمية بتسجيلهما لاستعمال القوات العموميّة إفراطا في القوّة أثناء مداهماتها للأماكن التي يرابط بها المهاجرون الجنوب صحراويّون.. مؤكّدة تسبب ذات العناصر لكسور عدّة تطال المُداهَمين.

المناطق المتاخمة لضواحي النّاظور، ومنها بني شيكر وآفرا وإعزانن وغابة كُورُوكُو، تعرف من حين لآخر تعاطي الأمنيّين المغاربة مع ظاهرة الهجرة السرّية للمنحدرين من عمق القارّة الإفريقيّة بمنطق "الحملات".. وهو ما يجعل أعدادا غفيرة من هذه الفئة تتعرّض للاعتقال قبل العمد، في غالب الأحيان، إلى ترحيلهم صوب الحدود المغربية الجزائرية، ضواحي وجدة، لتحريرهم هناك.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

بيان حول القرصنة الإرهابية التي تعرض لها رئيس المنظمة المغربية للحقوق والحريات (مورال)

تعرض السيد سعيد أمرير، رئيس المنظمة المغربية للحقوق والحريات (مورال)، مقرها بالولايات المتحدة الأمريكية، لعملية قرصنة إرهابية استهدفت بيانات ومعلومات شخصية وعائلية وحسابه البنكي وبريده الإلكتروني وحسابه على الفايسبوك والسكايب، وذلك يوم 2 يناير 2012.

لقد سبق أن تعرض السيد أمرير لتهديدات من قبل جهات تدعي دفاعها عن النظام المغربي، بسبب نشاطه الحقوقي ودفاع منظمته عن حقوق المواطن المغربي في التعبير عن مطالبه المشروعة، من بينها حقه في اختيار من يحكمه وينوب عنه في المؤسسات الدستورية، وأيضا حقه في إقامة نظام سياسي ديمقراطي يحترم ويلتزم بمبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا والمواثيق التي وقعت وصادقت عليها الدولة المغربية.

التداعيات الأولى لهذه القرصنة الإرهابية:

1) نشر وثائق شخصية وعامة، كانت موجودة على البريد الإلكتروني لرئيس المنظمة، من صور لحرمه و نجله وكريمته ومقر سكنه، ورسائل وملفات مهنية وحقوقية تتابعها المنظمة تتعلق بشخصيات حقوقية وسياسية وصحافية مغربية وأجنبية، كما تمت فبركة جزء كبير من هذه الوثائق والصور.

2) محاولة التشهير برئيس المنظمة وتشويه سمعته بسبب مواقفه الحقوقية وعمل المنظمة في الدفاع عن حقوق الإنسان المغربي ودعم الحراك السياسي والاجتماعي للشعب المغربي وقواه السياسية الوطنية المطالبة بإقامة نظام ديمقراطي يعبر عن إرادة الشعب واختياراته المشروعية.

3) محاولة التشهير بعائلات المغاربة المعتقلين السياسيين من جميع الانتماءات الفكرية والسياسية ومعتقلي حركة 20 فبراير الذين كانوا يراسلون المنظمة من أجل التعريف بمظلوميتهم وبحقوقهم. كما عمدت هذه الجهات الإرهابية إلى التشهير ببعض الوجوه السياسية والحقوقية التي كانت تتواصل مع "مورال" في إطار حقوقي، وكذا بعض الشخصيات الصحافية والفكرية التي دعتها المنظمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في ندوات فكرية مختلفة تعنى بالحراك السياسي والاجتماعي المغربي.

4) التركيز المتكرر، في ما نشر لحد الآن، على عنوان سكن رئيس المنظمة وصورته وصور حرمه ونجله وكريمته، الشيء الذي يعرض أسرته لتهديد مباشر في سلامتها وحياتها واستقرارها الاجتماعي والنفسي.

5) نشر مراسلة داخلية وعادية بين (مورال) ومكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي بشأن التحقيق الذي لازالت تجريه الشرطة الأمريكية المحلية، على إثر ما تعرض له الناشط الحقوقي والسياسي، السيد شفيق العمراني، من سرقة لسيارته وانتهاك لحرمة بيته وسرقة بعض ممتلكاته.

6) سرقة واستعمال معلومات شخصية وبيانات بطاقة الائتمان البنكية الخاصة برئيس منظمة (مورال) وشراء منتجات عبر الإنترنيت تجاوزت قيمتها 2425 دولار أمريكي، وهي جريمة يعاقب عليها القانون الأمريكي بصرامة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

وبناء على ما سبق ذكره، فإن المنظمة المغربية للحقوق والحريات تسجل ما يلي:

1) إدانتها الشديدة لهذا الأسلوب الإرهابي في التعامل مع منظمة حقوقية أخذت على عاتقها الدفاع عن حقوق المواطن المغربي.

2) تحميل السلطات المغربية مسؤولية تهديدات هذه الجهات الإرهابية التي تنطلق من الأراضي المغربية.

3) مطالبتها المنظمات الحقوقية المغربية وفعاليات المجتمع المدني التنديد بهذه الأعمال الإرهابية التي يقصد منها قمع الحركات الحقوقية والاجتماعية داخل المغرب وخارجه وتشويه رموزها.

4) قلقها البالغ من مغبة نشر بعض الأشرطة التي تمت قرصنتها من بريد رئيس المنظمة، والتي تكشف بعض ما تعرض له عدد من نشطاء وناشطات حركة 20 فبراير من اغتصاب جنسي جماعي فظيع من طرف المخابرات المغربية، وما قد يترتب عن ذلك من تداعيات أمنية ونفسية واجتماعية على هؤلاء الضحايا.

5) إدانتها لمحاولة التشكيك في مصداقية القضايا والملفات التي تدافع عنها منظمة (مورال)، خاصة ما يتعرض له اليوم الناشط الحقوقي والسياسي السيد شفيق العمراني من تهديد لسلامته الشخصية والعائلية واعتداء على ممتلكاته الخاصة.

6) أن اعتداءا إرهابيا من هذا النوع ضد منظمة حقوقية مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية وضد مواطنين يحملون الجنسية الأمريكية، يعتبر تحديا سافرا للقانون والحكومة الأمريكية وخرقا سافرا لسيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

7) احتفاظ (مورال) بحقها الكامل في كل السبل القانونية والاحتجاجية السلمية للدفاع عن نفسها وعن كل الشخصيات التي ورد أو سيرد ذكرها في إطار هذه العملية الإرهابية.

تم إرسال نسخ من هذا البيان باللغتين العربية والإنجليزية إلى الجهات التالية:

1) وزارة الخارجية الأمريكية.
2) وزارة العدل الأمريكية.
3) سفارة المغرب بواشنطن.
4) السفارة الأمريكية بالرباط.
5) الديوان الملكي المغربي.
6) رئيس الحكومة المغربية.
7) وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية.
8) وزاة العدل المغربية.
9) مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكية.
10) ممثل ولاية كارولينا الشمالية بالكونغرس الأمريكي.
11) سيناتور ولاية كارولينا الشمالية.
12) هيومان راتس ووتش الأمريكية.
13) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بستراسبوغ بفرنسا.
14) البرلمان الأوروبي بستراسبوغ بفرنسا.
15) المفوضية الأوروبية ببروكسيل.
16) المنظمات المغربية لحقوق الإنسان.
17) المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي.
18) وكالة الأنباء الفرنسية.
19) أسوشياتد بريس الأمريكية.
20) رويتر البريطانية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

ملاحظة: تأخر صدور هذا البيات لأسباب تتعلق بالتحقيقات الجارية.
حرر بولاية كارولينا الشمالية بتاريخ 13-01-2012

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme